دور المصارف الإسلامية في إرساء المسؤولية الاجتماعية- دراسة حالة المصرف الإسلامي الأردني

THE ROLE OF ISLAMIC BANKS IN ESTABLISHING SOCIAL RESPONSIBILITY –A CASE STUDY OF JORDAN ISLAMIC BANK

عبد العزيز طيبة [1] فايزة لقرع [2]

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)

[2] جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)

تاريخ الإرسال:2019/11/19 تاريخ القبول: 2020/01/21 تاريخ النشر: 2020/01/25

ملخص

تهدف هذه الدراسة لمعرفة حقيقة الممارسات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية وبيان مدى التزام المصرف الإسلامي الأردني بإرساء وتعزيز مسؤوليته الاجتماعية تجاه كل فئات المجتمع التي يتعامل معها. وخلصت الدراسة على حرص المصرف الإسلامي الأردني على النهوض بالمسؤولية الاجتماعية بكافة مستوياتها، فعلى صعيد المتعاملين مع المصرف عزّز المصرف مسؤوليته الاجتماعية من خلال استمرار إنفاقه على مبالغ القرض الحسن وزيادة مخصصات صندوق التأمين التبادلي. أما على مستوى الموظفين العاملين في المصرف، فقد استمر المصرف في الإنفاق على موظفيه بتدريبهم داخل مؤسسات المصرف وخارجه وتوفير حاجاتهم الأساسية مثل السكن الملائم لهم. وقد أسهم المصرف في الارتقاء بمسؤوليته على مستوى المجتمع من خلال دعمه للمؤسسات التعليمية ودعم الفئات الفقيرة، ودعم المهنيين والحرفيين وأصحاب المشاريع الصغيرة. وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الوعي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وتوفير حوافز أكثر للمصارف الإسلامية لأن تتبنى هذا المفهوم أكثر من غيرها من المصارف، وأن تكون هناك معايير واضحة ومحددة لتقديم الدعم لكل فئات المجتمع

الكلمات المفاتيح: المسؤولية الاجتماعية، المصارف الإسلامية، المجتمع، الفئات المستهدفة، المصرف الإسلامي الأردني.

تصنيف JEL:M41,G21

Abstract:

This study aims to investigate the reality of social responsibility practices in Islamic banks and to demonstrate the commitment of Jordan Islamic Bank to establish and enhance its social responsibility towards all segments of society. The study concluded that Jordan Islamic Bank is keen to promote social responsibility at all levels. At the level of employees working in the bank, the bank continued to spend on its employees by training them inside and outside the bank institutions and provide their basic needs such as adequate housing for them. The Bank has contributed to raising its responsibility at the community level by supporting educational institutions, supporting the poor, and supporting professionals, craftsmen and small entrepreneurs. The study recommended the need to increase awareness of the concept of social responsibility and provide more incentives for Islamic banks to adopt this concept more than other banks, and there should be clear and specific criteria to provide support to all segments of society

Key words: Social Responsibility, Islamic Banks, Society, Target Categories ,Jordan Islamic Bank.

Jel Classification Codes : M41,G21

توطئة (مقدّمة):

تأسست المصارف الإسلامية كمؤسسات مالية تتخذ الشريعة الإسلامية منطلقا لتعاملاتها، وبالرغم من الحداثة النسبية لتجربة نشاط المصارف الإسلامية والصعوبات التي تواجه عملها، إلا أنها استطاعت تحقيق نجاحات مكنت من تطور ونمو الصناعة المصرفية الإسلامية في فترة زمنية قياسية، حيث بلغت إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية العالمية 1.72 تريليون دولار في نهاية عام2017 (يتوقع أن تصل إلى 2,44 تريليون دولار بحلول2023)،إلا أن هذا التوسع في الصناعة المصرفية الإسلامية لا يعد نجاحا مادامت

* **المؤلف المرسل**: عبد العزيز طيبة ، **الإيميل**:a.taiba@univ-chlef.dz

P-ISSN: 2437-0630 / E-ISSN: 2543-3695 / Legal Deposit N°4435-2015

الصناعة لا تولي الاهتمام الكافي بما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية، فالمصارف الإسلامية لا تنظر إلى عامل الربح وحده عند منح التمويل، بل تحاول خدمة المجتمع من خلال المشاركة في مشاريع تؤدي إلى التنمية وتقلل من حجم البطالة ولو كان الربح المتوقع يقل عن مستوى المشاريع الأخرى، وعند النظر إلى الأهداف الأخرى للمصارف الإسلامية نلاحظ من خلالها سعي المصارف الإسلامية إلى محاولة خدمة المجتمع وتلبية احتياجاته سواء كان مجتمع المتعاملين مع المصارف الإسلامية أم العاملين والمساهمين فيها.

السؤال الرئيسي وفرضيات الدراسة

ولا تقتصر وظيفة المصارف الإسلامية على تحقيق مصالح مالكي الأموال أو الالتزام بقواعد الحلال والحرام فقط، ولكن يضاف إلى ذلك ركيزة هامة، وهي مراعاة حق المجتمع في هذه الأموال. وفي هذا السياق، يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي: **ما مدى وفاء والتزام المصرف الإسلامي الأردني في ممارسته العملية لمسؤوليته الاجتماعية اتجاه المجتمع الذي يعمل فيه؟**

ننطلق من الفرضية التي مفادها أن المصارف الإسلامية بتطبيقها لمبادئ الشريعة الإسلامية تعتبر الأجدر بتطبيق وإرساء المسؤولية الاجتماعية لدى مختلف أفراد المجتمع ساء كانوا مساهمين أو عاملين ومتعاملين، ويتبنى المصرف الإسلامي الأردني بشكل كبير المسؤولية الاجتماعية كغيره من المصارف الإسلامية تجاه كل أفراد المجتمع.

الأهمية والهدف من البحث

يكتسي هذا البحث أهمية بالغة من جهتين على الأقل، فهو من جهة يتناول موضوع المسؤولية الاجتماعية التي تعتبر مفهوما متغيرا ودائم التطور ومرتبط بالتنمية المستدامة، إذ نال حيزا مهما من النقاشات بين المفكرين والباحثين، حيث يتوجب على المنظمات بجانب البحث عن الثروة والربح الاهتمام بالبيئة، والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ففي وقت لم تكن فيه المنظمات تتحدثُ إطلاقا عن المسؤولية الاجتماعية أصبح اليوم النقاش العالمي يركز على قضايا البيئة وآفاق التنمية المستدامة. كما اهتم البحث من جهة أخرى بمدى تطبيق وإرساء هذا المفهوم في المصارف الإسلامية، إذ لا غرابة في أن المصارف الإسلامية هي من ضمن منظمات المال والأعمال السباقة في تبني مبدأ المسؤولية الاجتماعية في النظم الاقتصادية والمالية في العصر الحالي.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن الدور الذي يمكن أن تقوم به المصارف الإسلامية من إرساء وتعزيز للمسؤولية الاجتماعية من منطلق أنها مؤسسات قائمة على الشريعة الإسلامية التي من مقاصدها تحقيق العدالة الاجتماعية بين كل فراد المجتمع.

حدود الدراسة والمنهج المتبع

اخترنا في هذه الدراسة المصرف الإسلامي الأردني كنموذج للبحث من خلال تحليل بعض البيانات والإحصائيات الخاصة به خلال الفترة 2014-2017، مع الوقوف على واقع المسؤولية الاجتماعية لديه، واستخدمنا المنهج الاستنباطي من خلال وصف ظاهرة المسؤولية الاجتماعية وتحليل الإحصائيات الخاصة بعناصر المسؤولية الاجتماعية في المصرف الإسلامي الأردني.

I- الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية

تعتبر المسؤولية الاجتماعية من أهم الواجبات الواقعة على عاتق المنظمات، وهي التزامها المستمر في تطوير وتحسين المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والضمان الاجتماعي لأفراد المجتمع من خلال توفير الخدمات المتنوعة ما يتعلق بالنواحي الصحية والبيئية، ومراعاة حقوق الإنسان وخاصة حقوق العاملين، وتطوير المجتمع المحلي، والمشاركة في إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والبيئية.

I-1- تعريف المسؤولية الاجتماعية

تعدد المصطلحات المتعلقة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية ومنها مواطنة الشركات والشركات الأخلاقية والحوكمة الجيدة للشركات. وعلى الرغم من تعدد هذه المصطلحات، إلا أنها في النهاية تنصب على مساهمة الشركات في تحمل مسؤوليتها تجاه أصحاب المصالح المختلفين.[1]

لقد أصبحت المسؤولية الاجتماعية من صلب اهتمام المنظمات، حيث يصعب على إدارة أي منظمة أن تتجاهلها. وبالرغم ذلك، ليس هناك اتفاق على مفهوم محدد للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات، فقد عرّف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية بأنها الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل.[2] وعرّف الاتحاد الأوربي المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بأنها التزام طوعي للمؤسسات بإدماج واعتبار كل الأطراف المعنية في المجتمع في نشاطاتها العملية للوصول على مجتمع أفضل وبيئة نظيفة[3]. واعتبر البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال بأنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد، ويخدم التنمية في آن واحد[4]. فالتعريف الأخير ينطلق من توجهات البنك الدولي في خدمة التجارة والتنمية، وركز على مجال واحد لنطاق المسؤولية وهو تحسين المستوى المعيشي.

وعرّفت هيئة المواصفات القياسية الدولية (الايزو) المسؤولية الاجتماعية بأنها مسؤولية المنشأة تجاه تأثيرات قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة وذلك من خلال سلوك أخلاقي يتسم بالشفافية والذي من شأنه المساهمة في التنمية المستدامة التي تحرص على صحة ورخاء المجتمع؛ وتراعي في الاعتبار توقعات الأطراف المتعاملة معها بما يتماشى مع القوانين المطبقة ومعايير السلوك الدولية[5]. ويلاحظ أن الهيئة ركزت في تعريفها على تحقيق التنمية المستدامة وشفافية المنشأة، وكذلك على رضا الأطراف المتعاملة معها.

وعليه، يمكن إعطاء تعريف المسؤولية الاجتماعية على أنها مختلف الأنشطة ذات طابع أخلاقي، تأخذ بعين الاعتبار مختلف أصحاب المصالح، حيث تعمل على المساهمة في رفاهية المجتمع بمراعاة انشغالاته وحماية البيئة بما يخدم التنمية المستدامة للاقتصاد.

I-2- دوافع وأبعاد المسؤولية الاجتماعية

I-2-1- دوافع المسؤولية الاجتماعية

إن الأساس الذي تقوم عليه المسؤولية الاجتماعية للمنظمات يكمن في بناء وتطوير الأعمال المستدامة، والتي تتطلب توافر اقتصاديات وأسواق ومجتمعات سليمة وصحية، وتكمن الدوافع الرئيسية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات فيما يلي:[6]

- **تعزيز المصلحة الذاتية** : تعزيز الأخلاق وإيجاد مجتمع متماسك واقتصاد عالمي مستدام .حيث الأسواق والعمالة والمجتمعات المحلية القادرة على العمل معا بشكل جيد.

- **الاستثمار الاجتماعي** : المساهمة في البنية التحتية المادية ورأس المال الاجتماعي باعتباره قد أصبح جزءا ضروريا من ممارسة الأعمال التجارية.

- **الشفافية والثقة** :هناك توقعات متزايدة على أن الشركات سوف تكون أكثر انفتاحا وأكثر خضوعا للمسائلة وأن تكون مستعدة لتقديم تقارير حول أدائها في المجالات الاجتماعية والبيئية.

- **ارتفاع توقعات الجمهور من الشركات** : على الصعيد العالمي من المتوقع أن تفعل الشركات أكثر من مجرد توفير فرص العمل والمساهمة في الاقتصاد من خلال الضرائب والعمالة.

I-2-2- أبعاد المسؤولية الاجتماعية

يمكن التمييز بين أربعة أبعاد رئيسية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية:[7]

- البعد الاقتصادي : ويستند إلى مبادئ المنافسة والتطور التكنولوجي حيث يشتمل على مجموعة كبيرة من عناصر المسؤولية الاجتماعية يجب أن تؤخذ في إطار احترام قواعد المنافسة العادلة والحرة والاستفادة التامة من التطور التكنولوجي.

– **البعد القانوني** : ويقوم هذا البعد على أساس مبادئ حماية البيئة والسلامة المهنية والعدالة وقوانين حماية المستهلك ويحتوي مجموعة كبيرة من العناصر يفترض أن تحترم من قبل المنظمات ولشكل الذي يعزز الارتقاء بالعلاقة مع المستهلك ومع العاملين وكذلك منع الإضرار بالبيئة.

– **البعد الأخلاقي** : تراعي من خلاله منظمة الأعمال الجانب الأخلاقي في كل قراراتها ومسارها في الصناعة التي تعمل فيها، تجنبا لأي ضرر قد يلحق المجتمع.

– **البعد الخيري** : الذي يشمل على مبادرات طوعية (التبرعات والهبات والمساعدات الاجتماعية الخيرية) التي تخدم المجتمع ولا تهدف إلى الربح، كما قد تتبنى المنظمة في هذا الإطار قضية أساسية من قضايا المجتمع وتعمل على دعمها ومتابعتها.[8]

إن شمولية محتوى المسؤولية الاجتماعية دفعت الباحث carroll إلى بيان أن المسؤولية الاجتماعية تضم أربعة عناصر جوهرية رئيسية وهي: الاقتصادي والأخلاقي والقانوني والخيرية، وفي إطار ذلك طور مصفوفة بيّن فيها هذه العناصر الأربعة وكيف يمكن أن تؤثر على كل واحد من المستفيدين في البيئة. إن مسؤولية المنظمة الاجتماعية الشاملة هي حاصل مجموع العناصر الأربعة التي أوردها carroll بشكل معادلة:[9]

المسؤولية الاجتماعية المنظمات = المسؤولية الاقتصادية + المسؤولية القانونية + المسؤولية الأخلاقية + المسؤولية الخيّرة.

شكل رقم (1): هرم المسؤولية الاجتماعية

المصدر: شتاتحة عمر، زاوية رشيدة، **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة –الواقع والرهانات– يومي 14-15 نوفمبر 2016، جامعة الشلف.

I–3– أهمية وأهداف المسؤولية الاجتماعية

يعتمد نجاح المؤسسات والمصارف بإنجاز دورها في المسؤولية الاجتماعية على الاحترام، ودعم المجتمع ومساندته والمسؤولية تجاه العاملين وأفراد المجتمع، وتحقق المصارف عدة مزايا نتيجة التزامها بالمسؤولية الاجتماعية منها: [10]

– تحسين وتعزيز صورة المنظمة في المجتمع.

– نوعية الحياة بشكل عام ستكون أفضل نتيجة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل المنظمات.

– اعتماد درجة نمو الأعمال على مستوى مسؤوليتها المجتمعية.

– مساعدة في الحد لقيام الجهات الرسمية بفرض الأنظمة والقوانين التي تنعكس عليها بتكلفة إضافية.

– تحقيق فائدة للعاملين لديهم وللمجتمع الذي تعمل به.

وتسعى المسؤولية الاجتماعية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها :[11]

– الاهتمام المتزايد بالتوعية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية لقضايا ضرورية في المجتمع.

– بدرجات مختلفة يتم تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان، بدءا من الحقوق الأساسية ثم الفرعية، بما يحترم إنسانية الإنسان.

– تحديد أدوار المؤسسات وتنظيم أنشطتها بما يستوعب الاختلافات الثقافية والبيئية والمجتمعية.

- تعزيز الثقة وتعميقها وتبني أسلوب واضح يبعث الطمأنينة للمؤسسات في تعاملها مع الأطراف المعنية.
- تحقيق الانسجام مع المواثيق والاتفاقيات الدولية، وبخاصة فيما يتعلق باتفاقيات حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة.

II- جهود المصارف الإسلامية في إرساء المسؤولية الاجتماعية

تعد المسؤولية الاجتماعية إحدى أهم مجالات أنشطة المصارف الإسلامية، إذ أنها تؤدي من خلالها واجبها نحو المجتمع للمشاركة في مكافحة الفقر وتوزيع الثروة والإسهام في نشر العدالة، وتستخدم عدة منتجات للوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية مثل التبرع والقرض الحسن وتمويل الحرف الصغيرة والمتوسطة وتمويل الخدمات الصحية والتعليمة ودعم الهيئات الخيرية والدينية وإدارة أموال الزكاة جمعا وتوزيعا.

إن توسع الصناعة المصرفية الإسلامية لا يعد نجاحا كاملا مادامت الصناعة لا تهتم الاهتمام الكافي بما يعرف اليوم بالمسؤولية الاجتماعية. لذلك أصبحت المصارف الإسلامية تولي عناية كبيرة للخدمات الاجتماعية، ويبرز هذا التوجه من خلال تقنين العمل الاجتماعي، ومن أمثلة ذلك إصدار هيئة المحاسبة والمراجعة عددا من المعايير التي تعالج المسؤولية الاجتماعية مثل التزامات الشركاء (العملاء)، رفاه العاملين، الصدقات والبيئة ... الخ.

ويعد الاهتمام بالخدمات الاجتماعية واجبا أخلاقيا لكنه أيضا أحد وسائل تحسين الإنتاجية وتعظيم الأرباح فقد دلت الأبحاث العلمية أن المصارف الأكثر إرهافا في حساسيتها لبيئتها الاجتماعية قد استطاعت أن تكون أكثر ربحية في الأجل الطويل .

II-1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية

إن المصارف الإسلامية هي من ضمن منظمات المال والأعمال السباقة في تبني مبدأ المسؤولية الاجتماعية في النظم الاقتصادية والمالية في العصر الحالي، ذلك لأن فلسفة وجود هذه المصارف، والتي أنشئت منذ بداية الستينات من القرن الماضي، كانت ترتكز على أساس المساهمة في دفع وتيرة التنمية الاقتصادية من جهة، ومن أخرى تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال تنمية التعاون والتكافل والإخاء بين أفراد المجتمع، مودعين ومستثمرين وعاملين، وبالتالي فإن المصرف الإسلامي هو أداة من أدوات تطبيق مبدأ التكافل الاجتماعي[12]، علما أن التكافل الاجتماعي في حق المصارف الإسلامية، يعد مقابلا للمسؤولية الاجتماعية لمنظمات المال والأعمال في المفهوم الغربي[13].

من هذا المنطلق، يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية بأنها التزام البنك الإسلامي بالمشاركة في بعض الأنشطة والبرامج والأفكار الاجتماعية لتلبية المتطلبات الاجتماعية للإطراف المترابطة به والمتأثرة بنشاطه سواء بداخله أو خارجه بهدف إرضاء الله والعمل على تحقيق التقدم والوعي الاجتماعي للأفراد بمراعاة التوازن وعدالة والاهتمام بمصالح مختلف الفئات[14] .

وتعرف أيضا على أنها التزام تعبدي أخلاقي يقوم على أثره القائمون على إدارة البنوك الإسلامية بالمساهمة في تكوين وتحسين وحماية رفاهية المجتمع ككل ورعاية المصالح والأهداف الاجتماعية لأفراده عبر صياغة الإجراءات وتفعيل الطرق والأساليب الموصلة لذلك، بهدف رضا الله سبحانه وتعالى والمساهمة في إيجاد التكافل والتعاون والتقدم والوعي الاجتماعي، وتحقيق التنمية الشاملة[15].

ويمكن أن نستنتج من التعريفين ما يلي:

- إن المسؤولية الاجتماعية في المصرف الإسلامي هي التزام تعبدي أخلاقي.
- المشاركة من قبل المصرف الإسلامي في الأنشطة الاجتماعية لتلبية متطلبات المجتمع المختلفة، وتحسين رفاهية المجتمع.
- المصرف الإسلامي يسعى إلى تحقيق التزامه نحو أصحاب الأسهم والعاملين فيه وتجاه المجتمع الذي يعمل به المصرف.
- هدف المصرف من التزامه بمسؤولياته الاجتماعية هو إرضاء لله وحده.

نلاحظ من التعاريف السابقة الذكر حول المسؤولية الاجتماعية أن أساس المسؤولية الاجتماعية المتبناة من طرف المصارف الإسلامية يختلف نوعا ما عن نظيره في منظمات المال والأعمال التقليدية، و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (1): مواطن اختلاف مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمصارف بين المنظور الغربي والإسلامي

البيان	نظرة المفكرين الغربيين	نظرة المفكرين المسلمين
الهدف	تحقيق المنافع المادية في الآجل الطويل	تحقيق كافة المنافع في الدنيا والآخرة
مصدر التشريع	التشريع الحكومي وفكرة المصالح المتبادلة	الشريعة الإسلامية ومبادئ الاقتصاد الإسلامي
موجبات التكليف	ظروف بيئية واجتماعية	الشريعة الإسلامية ومبادئ الاقتصاد الإسلامي
دوافع الالتزام	مبادئ وضعية (الإنسانية، الوصاية أو النظارة، أراء المصلحين)	قواعد ومبادئ الاقتصاد الإسلامي القائمة على الشريعة الإسلامية
العائد	الربح أو الخسارة	المنفعة الدنيوية والثواب في الآخرة
مجال التطبيق	المساهمون، العاملون، المتعاملون، المجتمع المتواجد فيه	المساهمون، العاملون، المتعاملون، المجتمع المتواجد فيه

المصدر: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتجية في البنوك الإسلامية**، المعهد الإسلامي للبحوث لتدريب،جدة،2004، ص 21.

II-2- منطلق المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية وإطارها العملي.

أهم ما يميّز الأسس التي تنطلق منها المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية عن نظيرتها في المفهوم الغربي، هو وجود دوافع إيمانية وراء التزامها بهذه المسؤولية، هذه الدوافع التي تستمدها من الشريعة الإسلامية، والتي تحثها على التأثير في حياة الناس وملامسة واقعهم العملي.

وعلى هذا الأساس، تعمل المصارف الإسلامية كمنظمة اقتصادية واجتماعية ومالية ومصرفية تهدف إلى تعبئة أموال و مدخرات الأفراد والمنظمات و توجيهها نحو الاستثمار لخدمة المجتمع وتحقيق الرفاهية له وتنميته، مما يجعل لها ميزة عن غيرها من المؤسسات والمنظمات الأخرى[16].

إن المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية، ومن خلال الأساس المشار إليه أعلاه، تتضمن عدة قواعد ومؤشرات هي[17]:

- أن المال ملك لله والأفراد مستخلفون فيه : ولهم حق الانتفاع به؛
- أن يكون استغلال الأموال وفقا لمتطلبات الشريعة بحيث يتجنب التعامل بها بالباطل؛
- أن هناك حقوقا شرعية مفروضة على المال يجب تأديتها وفقا لمقاصد الشريعة : مثل الزكاة والإنفاق في سبيل الله مصداقا؛
- ضرورة استغلال المال وعدم اكتنازه .

يجب أن تكون التنمية الاجتماعية ملازمة للتنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي، وأن الإنسان هو أساس التنمية، فبالإنسان تقوم التنمية، وهو المستهدف بها، ومن هنا لا بد من تحديد الإطار العملي للمسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية، حيث تم تحديدها بأرفع فئات، نذكرها فيما يلي:

جدول رقم (2): الفئات المستفيدة من المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية

الفئات	الوسائل المستخدمة من طرف المصارف الإسلامية لتحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاهه
المساهمين	العمل على تنمية حقوق الملكية باستمرار، وتحقيق المركز التنافسي المناسب للمصرف الإسلامي، وتطوير مجالات الاستثمار، والسماح للمساهمين بمتابعة أعمال المصرف والاطلاع على البيانات المطلوبة.
العاملين بها	تفعيل نظام المشاركة في الأرباح، والاهتمام بنظم المعاشات الخاصة بالعاملين، وإمكانية امتلاكهم لبعض أسهم المصارف، وتوفير بيئة عمل مناسبة من حيث التدريب والتطوير، ووجود نظم عادلة بين العاملين بغض النظر عن السن والنوع
المتعاملين معها	المحافظة على شرعية وسلامة المعاملات المقدمة، والعمل على تحقيق رضا المودعين، تسهيل إجراءات التعامل وكسب ثقة المتعاملين، دراسة دوافع وسلوك المتعاملين بالمصرف على فترات متفاوتة، والاهتمام بشكاوى ومقترحات المودعين
المجتمع	المساهمة في توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمع، ومحاربة الفقر والبطالة من خلال تمويل المشروعات الحقيقية الإنتاجية

	التي تخلق فرص العمل وتحقق قيمة مضافة، سواء كانت هذه المشروعات كبيرة أم صغيرة أم متوسطة. والمساهمة في تمويل مشروعات الرعاية الصحية والاجتماعية، وزيادة الوعي الادخاري لدى أفراد المجتمع، من خلال سهولة الوصول إلى الأوعية والأدوات الادخارية، خاصة لصغار المدخرين، والمساهمة في التأهيل العلمي والقضاء على الأمية، وزيادة الوعي المصرفي لأبناء المجتمع.

المصدر: عبد الحافظ الصاوي،المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية، على الموقع:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2011/1/28

II-3- المسؤولية الاجتماعية وتطوير منتجات المصارف الإسلامية

إن المسؤولية الاجتماعية هي مسؤولية كل المنظمات، ومن بينها المصارف الإسلامية، وبالتالي فدورها ملموس ومؤسسي، ويلزمها في إطار المرجعية الإسلامية بالقيام بمسؤوليتها الاجتماعية، فالتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العصر المعاصر، تفرض على المصارف الإسلامية تحديات جديدة، وعلى المصارف الإسلامية أن تواجه هذه التحديات بإرادة تجديدية وبوعي شامل، دون التخلي عن أصولها الفقهية والحضارية والأخلاقية، وإن لم تفعل ذلك فهي معرضة للفشل في خضم التحديات الحاصلة اليوم.

إن من بين التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية الدخول في ابتكار منتجات مصرفية تعكس المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية، كأن لا يكون تمويلها فقط قاصرا على تمويل الأنشطة الخدمية والتجزئة المصرفية، وأن تتجه لتمويل المشروعات الإنتاجية ذات النفع الاجتماعي، وأن تهتم بتقديم خدماتها المصرفية والتمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبذلك تكون هناك علاقة طردية بين تطوير منتجات المصارف الإسلامية ومسؤوليتها الاجتماعية. واكتفاء المصارف الإسلامية بمحاكاة الأساليب التمويلية في المصارف التقليدية أوجد نوعا من الشك لدى المتعاملين معها لوجود تشابه كبير بين منتجاتها التمويلية ونظيراتها في المصارف التقليدية، ويرجع هذا القصور لدى المصارف الإسلامية لعدم اهتمامها بالإنفاق على البحوث والتطوير. لذلك لابد على القائمين على التمويل الإسلامي بتبني إستراتيجية تقوم على اكتشاف وتحليل الاحتياجات الحقيقية للعملاء، ثم العمل على تصميم المنتجات المناسبة لها، فالاستجابة لاحتياجات العملاء هي مصدر الإبداع والابتكار.[18]

III- واقع المسؤولية الاجتماعية في المصرف الإسلامي الأردني

تعد تجربة المصرف الإسلامي الأردني في ممارسة المسؤولية الاجتماعية من التجارب الرائدة، إذ أنه يعتبر واحدا من أفضل المصارف الإسلامية في مجال الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، وهذا بشهادة دار الاستثمار التي كرمته بجائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية من حيث مقاصد الشريعة والمسؤولية الاجتماعية في عام 2010. وفي ذات السياق، أثبتت دراسة أقيمت على مستوى مركز بصر لدراسات المجتمع المدني، أن المصرف الإسلامي الأردني، يعتبر من بين أحسن المصارف في الأردن من حيث القيام ببرامج تصب في إطار المسؤولية اجتماعية، بل وتفوق على البنك العربي وبنك الإسكان للتجارة والتمويل اللذان يعتبران من أعرق المصارف الأردنية.

استمر المصرف الإسلامي الأردني في تحمل مسؤولياته الاجتماعية والعمل على ترسيخ القيم الإسلامية في المعاملات المصرفية المعتادة، والتفاعل الإيجابي مع الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي، وفيما يلي نماذج مما قام به المصرف في هذا المجال:

III-1- دور المصرف الإسلامي الأردني في إرساء المسؤولية الاجتماعية تجاه المتعاملين معه

III-1- 1- دور المصرف في منح القروض الحسنة

ينفرد المصرف الإسلامي الأردني بين المصارف العاملة في الأردن- ومنذ أن بدأ في ممارسة أعماله- بتقديم قروض حسنة للمواطنين لمساعدتهم في مواجهة ما تتطلبه بعض الحالات الاجتماعية المعتبرة كالعلاج والتعليم والزواج من نفقات آنية والتي تمول من قبل أموال المصرف وتبرعات المحسنين بقصد القرض، حيث يستقبل المصرف الودائع في (حساب القرض الحسن) من الراغبين في إقراضها عن طريق المصرف كقروض حسنة، حيث بلغ رصيد هذا الحساب في نهاية عام 2017 حوالي 1.7 مليون دينار أردني.[19]

واستمر المصرف في تقديم القروض الحسنة لغايات اجتماعية مبررة، كالتعليم والعلاج والزواج، وقد بلغت القروض التي منحها المصرف خلال عام 2017 من الصندوق ومن الأموال التي خصصها لهذه الغاية حوالي 13.6 مليون دينار أردني، استفاد منها أكثر من عشرين ألف مواطن، وذلك مقابل حوالي 18.6 مليون دينار أردني في عام 2016 ، كان قد استفاد منها ما يقارب 22 ألف مواطن.

بلغ مجموع هذه القروض الحسنة منذ تأسيس المصرف حتى نهاية عام 2017 حوالي 268 مليون دينار أردني استفاد منها حوالي 447ألف مواطن. كما أن عددا من هذه القروض تم منحها لشباب مقبلين على الزواج بالتعاون مع جمعيات الخيرية، وقد بلغ إجمالي هذه القروض في عام2017 حوالي 354 ألف دينار أردني استفاد منها 354 شابا، مقابل حوالي 196 ألف دينار أردني في عام 2016 استفاد منها221 شابا، كما تم منح عدد من هذه القروض للمعلمين، من خلال الاتفاقية الموقعة مع نقابة المعلمين الأردنيين، ففي عام 2017 بلغ إجمالي تلك القروض حوالي 2.2 مليون دينار أردني موزعة على 2639 مستفيدا، مقابل حوالي 1.7مليون دينار في عام 2016 استفاد منها 2356 مستفيدا[20].

على الرغم من ازدياد المبالغ المخصصة للقرض الحسن خلال المدة 2013-2017، إلاّ أنها سجلت تدنيا ملحوظا في سنتي 2016 و 2017، انعكس ذلك على متوسط نصيب المستفيد حيث انخفض أيضا سنة 2017 بالمقارنة مع الأعوام السابقة.

جدول رقم (3): مقدار المبالغ الممنوحة كقرض حسن من المصرف الإسلامي الأردني للفترة 2013-2017

السنة	مبلغ القرض الحسن (مليون دينار أردني)	عدد المستفيدين	صافي الربح (مليون دينار أردني)	متوسط نصيب المستفيد من القرض الحسن (دينار أردني)	نسبة مبلغ القرض الحسن إلى صافي الأرباح (%)
2013	22,3	33000	45,1	675,8	49,5
2014	19,4	34000	45,1	570,6	43
2015	19.3	23000	48.7	839.1	39.6
2016	18.6	22000	54	845.5	34.4
2017	13.6	21000	54.1	647.6	25.1

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الإسلامي الأردني 2014-2017،
https://www.jordanislamicbank.com(01-06-2018)

III-1- 2- صندوق التأمين التبادلي

في إطار التكافل الإسلامي مع مديني المصرف، تم استحداث صندوق التأمين التبادلي عام 1994 ، حيث يتضامن من خلاله المشتركون فيه على جبر الضرر الذي يلحق بأحدهم بتسديد رصيد مديونيته تجاه المصرف في حالات الوفاة أو العجز الدائم أو الإعسار المستمر، بالإضافة إلى أن هذا الصندوق يعتبر مخففا للتعرض للمخاطر اعتبارا من العام2014 بعد أن وافق البنك المركزي الأردني على ذلك. وخلال عام2017 ، بلغ عدد الحالات التي تم التعويض عنها234 حالة، وبلغت التعويضات المدفوعة عنها حوالي 1.5 مليون دينار أردني، أما إجمالي عدد حالات التعويض منذ تأسيس الصندوق حتى نهاية عام 2017 فقد بلغ 2484 حالة، وبلغت التعويضات المدفوعة عنها حوالي عشرة ملايين دينار أردني، وفي نهاية عام2017 بلغ رصيد الصندوق حوالي 81 مليون دينار أردني، وبلغ عدد للمشتركين في الصندوق حوالي 158 ألف مشترك، ومجموع أرصدة مديونيتهم حوالي 1.24 مليار دينار أردني، مقابل رصيد مقداره حوالي 74 مليون دينار أردني، ومجموع أرصدة مديونيتهم حوالي 1.16 مليون دينار أردني في عام 2016 .[21]

ومن الجدير ذكره، أن المصرف قد وسع الوعاء المؤمن عليهم اعتبارا من 2015/03/01 ، ليصبح شامل لكل من تبلغ مديونيته 100ألف دينار أردني فأقل(واعتبارا من عام 2013 أصبحت مظلة التكافل تشمل متعاملي التأجير التمويلي بالإضافة إلى

متعاملي المرابحة) بعد أن كان السقف 75 ألف دينار أردني فأقل، وسبق للبنك أن وسع وعاء المؤمنين لتصبح 50 ألف دينار أردني فأقل بدلا من 40 ألف دينار أردني فأقل، وكان السقف عند بدء التأمين 25 ألف دينار أردني فأقل.

III-2- دور المصرف في تعزيز المسؤولية الاجتماعية تجاه موظفيه

إن الارتقاء بتدريب موظفي المؤسسة يسهم في زيادة تمكين الفرد الذي يمثل نواة المجتمع، وبالتالي يسهم في زيادة المستوى التعليمي وهو ما تتطلع إليه المسؤولية الاجتماعية، لذا فقد حرص المصرف الإسلامي الأردني على رفع كفاءة موظفيه من خلال إشراكهم في دورات تطويرية وندوات نظمتها أكاديمية تدريب وتنمية الموارد البشرية في المصرف ومراكز تدريب وجهات متخصصة داخل الأردن وخارجه بإشراك 4570 موظفا في عام 2017 من خلال 650 دورة وندوة[22]، كما أوفد المصرف 1097 موظفا إلى مراكز داخل الأردن 51 موظفا إلى مراكز خارج الأردن، وحرص المصرف على تشجيع موظفيه للحصول على الشهادات التعليمية، أي أن المصرف دعّم هدف المسؤولية الاجتماعية في بعده الداخلي، وكذلك بالارتقاء بالمستوى التعليمي بشكل عام.

يتضح من الجدول ارتفاع مبلغ الإنفاق من 159 ألف دينار إلى 241 ألف دينار خلال المدة 2014-2017، وبالتالي زيادة متوسط الإنفاق على الموظف الواحد من 77 دينار إلى حوالي 103 دينار أردني. وهذا يؤشر على وجود ارتفاع في إجمالي الإنفاق ومعدلاته مقارنة بالعام 2014، نتيجة اهتمام المصرف بزيادة أنشطة البحث العلمي والتدريب، حيث بلغ ما تم صرفه على هذه الأنشطة في عام 2017 حوالي 402 ألف دينار أردني، وتوزعت بنود هذه المصاريف على النحو التالي:

جدول رقم (4): نفقات البحث والتدريب المهني للمصرف الإسلامي الأردني الوحدة: ألف دينار أردني

البيان	2014	2015	2016	2017
نفقات مباشرة لأكاديمية تدريب البنك	4.200	4.200	4.200	4.200
مساهمة في نفقات دراسة وتدريب الموظفين	155.389	184.897	196.374	237.126
المجموع	**159.589**	**189.097**	**200.574**	**241.326**
عدد الموظفين في البنك	2051	2148	2236	2335
متوسط الإنفاق على الموظف الواحد	**77.8**	**88.03**	**89.7**	**103.35**
مشاركة في نفقات معهد الدراسات المصرفية التابع للبنك المركزي الأردني	10.591	7.982	7.920	11.418
رعاية مؤتمرات علمية ومؤسسات تعليمية	77.602	141.213	130.821	149.504
المجموع الإجمالي	**247.782**	**338.292**	**339.315**	**402.248**

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني 2014-2017،
(12-06-2018)https://www.jordanislamicbank.com

ويراعي المصرف توفير الاحتياجات الأساسية لموظفيه، فقد حرص على توفير المسكن للعاملين لديه، من برنامج تمويلي بأسلوب المشاركة المتناقصة بنسب ربح منخفضة ولمدة طويلة نسبيا، لتمكنهم من امتلاك المسكن الخاص بهم. فمنذ تأسيس المصرف حتى نهاية عام 2017، قدم المصرف تمويلات بلغ مجموعها حوالي 50 مليون دينار أردني استفاد منها حوالي 2000 موظفا، كان منها خلال عام 2017 مبلغ 3.4 مليون دينار أردني استفاد منها 81 موظفا[23].

III-3- دور المصرف في المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع

III-3-1- دعم المصرف المؤسسات التعليمية

على الرغم من تواضع المبالغ المالية التي رصدها المصرف لدعم المؤسسات التعليمية مقارنة بحجم موجوداته أو رأسماله، إلا أنها المبالغ تشكل أهمية معتبرة للمؤسسات التعليمية والمؤتمرات العلمية التي تعاني كثيرا من أجل رصد المبالغ اللازمة للقيام بها. ويشير الجدول إلى أن مقدار التبرع في تحسن، حيث أن المبلغ ارتفع بمقدار النصف من 77.602 ألف دينار أردني سنة 2014 إلى 149.504 ألف

دينار أردني سنة 2017. إن حذو كافة المصارف الإسلامية لهذا الجانب وتوليها دعم مؤسسات علمية معينة يحدث أثرا ايجابيا في النهوض بالعملية التعليمية والارتقاء بالمستوى التعليمي وهو ما تهدف إليه المسؤولية الاجتماعية في بعدها الخارجي. كما درج المصرف على رعاية عدد من المؤتمرات والندوات بالتعاون مع المؤسسات المالية الإسلامية من خلال مشاركته محليا وخارجيا وخصوصا ما يتصل بمجالات عمله أو ما يساعد منها على تطور أعمال المصارف الإسلامية إضافة إلى التعاون مع المهتمين بفكرة المصارف الإسلامية وعلى أعمال وتطبيقات المصرف المختلفة.[24]

ويتيح المصرف فرص التدريب والإطلاع على طبيعة أعماله لأعداد جديدة من طلبة المؤسسات التعليمية، وذلك إسهاما منه في زيادة الوعي المصرفي الإسلامي وإثراء المعرفة العلمية للأجيال الصاعدة ، حيث استقبل المصرف 864 طالبا خلال عام 2017 ، مقابل 1015 طالبا خلال عام 2016. وبلغ عدد الطلبة الذين تم تدريبهم 17924 طالب منذ تأسيس المصرف وحتى نهاية عام 2017. كما تم خلال عام 2017 تدريب 34 موظفا من موظفي مصارف غير أردنية على أعمال مصرف.[25]

III-3-2- التبرعات وتمويل الحرفيين والمهنيين

يؤكد المصرف الإسلامي الأردني في كل مناسبة على تفاعله الإيجابي مع المجتمع الذي يعمل فيه، وذلك من خلال إسهامه الفعال في العديد من الأنشطة والبرامج الاجتماعية والخيرية والرياضية والإنسانية، كدعمه المتواصل لأنشطة الجمعيات الخيرية والمساجد، ورصد الجوائز للفائزين في مسابقات القرآن الكريم، وتقديم مساعدات مباشرة للفقراء والمعوزين من المواطنين، أو تقديم الإغاثة والمعونة لبعض المجتمعات المنكوبة في العالم الإسلامي، وقد بلغ إجمالي التبرعات التي قدمها المصرف منذ تأسيسه وحتى نهاية عام 2017 حوالي 11.4 مليون دينار أردني.[26]

جدول رقم(5):تصنيف التبرعات التي يقدمها المصرف الإسلامي الأردني خلال الأعوام 2014 –2017 الوحدة: بالآلاف دنانير

البيان	2014	2015	2016	2017
الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية	85.456	91.585	198.498	104.414
صندوق الأمان لمستقبل الأيتام	32.000	32.500	42.500	42.500
الهيئة الخيرية الهاشمية	12.500	5.000	-	55.000
جمعيات ومسابقات حفظ القرآن الكريم	56.25	80.300	72.200	77.600
جمعيات وهيئات خيرية ولجان زكاة	205.835	254.25	274.798	307.472
مؤتمرات علمية وبرامج تعليمية وثقافية	112.403	85.925	102.734	108.353
لجان مساجد	150.680	159.595	76.435	15.085
مركز الحسين للسرطان	1.200	-	25.000	-
مؤسسة الأميرة عالية	34.000	-	-	8.000
صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية	-	25.000	-	-
صندوق الشهيد (معاذ الكساسبة)	-	140.005	-	-
مشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية	-	51.700	51.700	41.800
القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية –حرس الحدود	-	100.000	-	-
تكية أم علي	-	-	-	10.000
صندوق دعم أسر شهداء القوات المسلحة والأجهزة الأمنية	-	-	-	100.000
المجموع	**690.324**	**909.860**	**843.865**	**880.124**

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني 2014-2017،
(12-06-2018)https://www.jordanislamicbank.com

واهتم المصرف منذ البداية بتمويل متطلبات مشاريع ذوي المهن والحرف بصيغة المرابحة، وفي عام 1994 استحدث المصرف برنامجا خاصا لتمويل مشاريع هذه الفئة بأسلوب المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك الذي يعتمد على تسديد التمويل من الإيرادات الذاتية للمشروع المموَّل ,ويقوم المصرف أيضا بتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة سواء من خلال التمويلات الممنوحة لهم من أموال الاستثمار المشترك أو من أموال وسندات المقارضة/حسابات الوكالة بالاستثمار(المحافظ الاستثمارية) ، أو من خلال الاتفاقيات الخاصة الموقعة مع المصرف المركزي الأردني بالخصوص.

وقام المصرف في عام 2013 ، بإعطاء المزيد من الاهتمام لهذه المشاريع برفع رأس مال شركة السماحة للتمويل والاستثمار التابعة له إلى8 ملايين دينار وعدّل عقد التأسيس ونظامها الأساسي ليشمل تمويل المشاريع وذوي الحرف الصغيرة، ومن ثم قام المصرف في عام 2016 برفع رأس مال الشركة إلى 12 مليون دينار أردني[27], وتساهم التمويلات التي تمنحها الشركة للمشاريع والشركات والحرفيين والمهنيين ومشاريع قطاع المرأة في الحد من البطالة والمحافظة على فرص العمل القائمة وتوفير فرص عمل جديدة، فخلال عام 2017 قامت الشركة بتمويل 106 مشاريع بمبلغ حوالي 1.9 مليون دينار أردني.

III-3-3- دور المصرف في مجال الطاقة والبيئة

من أبرز ما قام به المصرف في عام 2017 في مجال الطاقة والبيئة، الاستمرار في توفير الطاقة المتجددة في بعض مقرات تواجده وذلك بالاستفادة من توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الخلايا الشمسية مستغلا المساحات على أسطح الفروع لتركيب تلك الخلايا، مما يحقق وفرا وتخفيضا في فاتورة الكهرباء والمساهمة في حماية البيئة.

إن مشروع الطاقة الشمسية بدأ في عام 2013 ليكون أول مصرف أردني يدخل الطاقة الشمسية إلى أعماله، ويعمل نظام توليد الطاقة المتجددة الآن في 18 فرعا، وجاري العمل على تطبيق النظام في خمسة فروع أخرى. كما تم إنشاء محطة في العاصمة عمّان لتوليد الطاقة لتغطية85 % من استهلاك الكهرباء في فروع ومكاتب وإدارات المصرف في محافظات الوسط(عمان، الزرقاء، مأدبا والسلط)، وكذلك تم أخذ الموافقات والتراخيص اللازمة لإنشاء محطة توليد للطاقة في إربد لتغطية استهلاك الكهرباء في فروع ومكاتب المصرف في محافظات الشمال(إربد، الرمثا، جرش، عجلون والمفرق) والعمل جار على تشغيل المحطتين في العام 2018.[28]

كما دعّم المصرف برامج ونشاطات الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية ومسابقة الملكة علياء للمسؤولية الاجتماعية للتوعية بمفاهيم واستخدامات الطاقة الشمسية، إضافة إلى دعم مؤسسة الأميرة عالية بشراء وحدات نظام الطاقة المتجددة لإحدى مدارس الأغوار الجنوبية بمبلغ 10 آلاف دينار أردني وإنشاء وحدتين للطاقة الشمسية في مدرستين في مناطق نائية بمبلغ 24 ألف دينار ودعم حفل إطلاق مشروع الطاقة الشمسية بمدرسة المعمورة/ الأغوار الجنوبية ودعم المؤتمر الطلابي الوطني البيئي الثالث ودعم نشاطات جمعية البيئة الأردنية وغرفة تجارة الرصيفة لتركيب خلايا شمسية لمبنى الغرفة بمبلغ خمسة آلاف دينار أردني.

III-4- الأدوات المالية للمصرف الإسلامي الأردني ودورها في إرساء المسؤولية الاجتماعية

يولي المصرف أهمية خاصة للاحتياجات الأساسية للمواطنين في عمليات التمويل، إذ يقدم التمويل اللازم للمواطنين لشراء المساكن أو شراء الأراضي أو مواد البناء لإقامة المساكن. وفيما يلي بيان بتمويل المرابحة المقدم من أموال الاستثمار المشترك وسندات المقارضة/الوكالة بالاستثمار(المحافظ الاستثمارية) خلال المدة 2014- 2017، إذ يلاحظ ارتفاع المبالغ المقدمة سواء لتمويل السكن أو شراء وسائل النقل وحتى في تمويل الأثاث من 2014 إلى 2016 وانخفضت في عام 2017. هذه البيانات تعكس المساهمة غير المباشرة لأدوات التمويل الإسلامية في خدمة المجتمع وتغطيتها للجانب الخارجي لمسؤوليتها الاجتماعية.

ومنذ تأسيس المصرف وحتى نهاية عام 2017 قدم المصرف حوالي 2612 مليون دينار لتمويل المرابحة لشراء المساكن والأراضي استفاد منها حوالي 311 ألف مواطن وحوالي 1.5 مليار دينار بأسلوب الإجارة المنتهية بالتمليك استفاد منها 21.5 ألف مواطنا.

و2494 مليون دينار لتمويل المرابحة لشراء وسائل النقل استفاد منها حوالي 303 ألف مواطن ، و296 مليون دينار لشراء الأثاث استفاد منها حوالي 131 ألف مواطن.[29]

جدول رقم (6): تمويلات المرابحة الخاصة بالاحتياجات الأساسية للمواطنين للمدة 2014 – 2017

حاجات الأفراد الممولة	2014		2015		2016		2017	
	مليون دينار أردني	عدد المستفيدين	مليون دينار أردني	عدد المستفيدين	مليون دينار أردني	عدد المستفيدين	مليون دينار أردني	عدد المستفيدين
أراضي ومساكن ومواد بناء	199.7	15.003	212.6	15.742	217.0	15.480	210.0	15.171
وسائل نقل ومركبات إنشائية	236.9	22.512	285.1	24.749	265.1	23.223	215.8	20.264
أثاث	17.1	5.789	18.0	5.686	17.7	5.747	18.1	6.174
المجموع	**453,7**	**43.304**	**515.7**	**46.177**	**499.8**	**44.45**	**443.9**	**41.61**

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني 2014-2017،
(12-06-2018)https://www.jordanislamicbank.com

وبالنظر للدور الذي اضطلع فيه المصرف الإسلامي الأردني في مجال المسؤولية الاجتماعية، فقد حصل على جوائز وتصنيفات عالمية في المسؤولية المجتمعية، فقد حظي باهتمام كبرى المؤسسات والمجلات العالمية التي تعنى بالمؤسسات التي تحقق النجاحات في خدمة مجتمعاتها اقتصاديا واجتماعيا ليحصد جائزة المسؤولية الاجتماعية لعام 2014 للشرق الأوسط من مجلة ايميا فايننس/ لندن، وهي من الجوائز التي تمنحها المجلة تقديرا لجهود المصارف والمؤسسات المالية الرائدة على مستوى الدول في أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، كما حصل على رسالة تقدير من منظمة الايزو الدولية لمشاركته والتزامه في مشروع المسؤولية الاجتماعية حسب المواصفة القياسية ISO 26000 تأكيدا لدور المصرف المميز في مجال المسؤولية الاجتماعية ومشاركته الفاعلة في مشروع المسؤولية الاجتماعية بإشراف خبراء الجودة في مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية وخبراء منظمة الايزو الدولية من السويد.

كما حصل على جائزة المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية على مستوى المنطقة العربية لعام 2015، في دورتها السابعة لقطاع المصارف والمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية، حيث تم تسليم المصرف الإسلامي الأردني درع التميز الذهبي وشهادة التقدير والتميز في مجال المسؤولية الاجتماعية. كما حصل على جائزة المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية للعام 2017 « المسؤولية الاجتماعية والبيئية» والتي تمنح لأول مرة من قبلهم.

IV – خاتمة

تعد المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية بمثابة مكسب لها وليست تكلفة كما هو الحال في المصارف التقليدية، ويرجع هذا إلى أن أخلاقيات العمل المصرفي القائم على الشريعة الإسلامية أعطت هذا المفهوم بعدا مختلفا، كما أعطت طريقة إستراتيجية مهمة للتفكير في الأعمال الخيرية بغض النظر عن التفكير فقط في وفقا لمبدأ الربح والخسارة.

وتبيّن تقارير التي يصدرها المصرف للمصرف الإسلامي الأردني سنويا خاصة ما يتعلق بتقرير المسؤولية الاجتماعية مدى التزامه بمسؤوليته الاجتماعية، وذلك من خلال قيامه بالأنشطة التي تصب في هذا الإطار، ومشاركته وتقديمه الدعم لها وهذا في رأينا مرده إلى رسالته الإسلامية والأسس التي قام عليها.

ومن خلال هذا البحث تم التوصل لعدة نتائج منها:

– إن للمسؤولية الاجتماعية في الإسلام خصوصية تتميز بها عن غيرها، فهي مسؤولية الفرد والمجتمع النابعة من الشريعة الإسلامية، كمصدر وكموجب للتكليف لتحقيق منافع الدنيا وثواب الآخرة.

– إن المسؤولية الاجتماعية في المصرف الإسلامي هي التزام أخلاقي، يهدف إلى مشاركة المصرف الإسلامي، في الأنشطة الاجتماعية لتلبية متطلبات المجتمع المختلفة، وتحسين رفاهية المجتمع. كما يسعى المصرف الإسلامي إلى تحقيق التزامه نحو أصحاب الأسهم، والعاملين فيه وتجاه المجتمع الذي يعمل بها المصرف. ويبقى هدف المصرف من التزامه بمسؤولياته الاجتماعية هو إرضاء الله تعالى .

– أظهرت التقارير السنوية للمصرف الأردني الإسلامي حرصه على النهوض بالمسؤولية الاجتماعية بكافة مستوياتها. فعلى صعيد المتعاملين مع المصرف عزّز المصرف مسؤوليته الاجتماعية من خلال استمرار إنفاقه على مبالغ القرض الحسن، وزيادة مخصصات صندوق التأمين التبادلي. أما على مستوى الموظفين العاملين في المصرف، فقد داوم المصرف على الإنفاق على موظفيه لتدريبهم داخل مؤسسات المصرف وخارجه، وتابع النهوض بإشباع حاجاتهم الأساسية وتوفير السكن الملائم لهم.

– لقد أسهم المصرف في الارتقاء بمسؤوليته على مستوى المجتمع من خلال دعمه للمؤسسات التعليمية بصورة مباشرة أو من خلال دعم المؤتمرات العلمية، ودعم الفئات الفقيرة والمحتاجين والأرامل من خلال المؤسسات الخيرية، ودعم المهنيين والحرفيين، وأصحاب المشاريع الصغيرة.

– تبيّن أن للمصرف إسهام في إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع بشكل عام (على نطاق السكن أو التأثيث أو الصحة أو التعليم) وأصحاب المشاريع الصغيرة بشكل خاص من خلال أدواته الإسلامية المالية كالمرابحة والمشاركـة والتأجير التمويلي.

وبناء على النتائج المتوصل إليها، يمكننا أن نقدم بعض الاقتراحات لنجاح المصارف الإسلامية في أداء وظيفتها التنموية وتحمل مسؤوليتها الاجتماعية، تتمثل فيما يلي:

– ضرورة التزام المصرف الإسلامي التزاما كاملا بأحكام الشريعة الإسلامية شكلا ومضمونا، التزامه بمبادئ الإسلام في تكوين رأس ماله، وفي انتقائه للعاملين به، وتنظيماته ولوائحه، وفي طريقة تعبئته لموارده، وفي أساليب توظيفه لها.

– إن التطورات الاقتصادية والاجتماعية، تفرض على المصارف الإسلامية تحديات جديدة، وعلى المصارف أن تواجه هذه التحديات بإرادة تجديدية وبوعي شامل، دون التخلي عن أصولها الفقهية والأخلاقية.

– من الواجب على المصارف أن تراعي المسؤوليات الاجتماعية الملقاة على عاتقها تجاه المجتمع وألا تغفل عن ذلك عند القيام بإقرار منتجاتها وتعاملاتها المختلفة، فعندما تراعي الجوانب المذكورة سابقا وتركز على دعم المؤسسات الصغيرة ودعم المشاريع الصناعية في البلد فإن مثل هذا ينمي البلد اقتصاديا ويصب في مصلحة المصارف كما أن له دوراً كبيرا في جانب المسؤولية الاجتماعية يفوق في أهميته تقديم التبرعات والهبات.

– إن ابتكار وتجديد منتجات مصرفية تعكس المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية، حتى لا يقتصر تمويلها على الأنشطة الخدمية والتجزئة المصرفية، وأن تتجه لتمويل المشروعات الإنتاجية ذات النفع الاجتماعي، وأن تهتم بتقديم خدماتها المصرفية والتمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– التحري الدقيق في اختيار قيادات المصرف بما يضمن أن تكون هذه القيادات نماذج حية للشخصية المسلمة الواعية، المؤمنة بقضيتها.

– الوضوح الفكري لمهمة ووظيفة المصرف الإسلامي لدى كل العاملين في المصرف من الإدارة العليا إلى أدنى مستوى تنفيذي.

– الاهتمام بإجراء بحوث ميدانية لتأكيد الإثبات العملي لدور المصارف الإسلامية في التنمية الاجتماعية وللتعرف على أكثر الطرق والوسائل فعالة في إحداث هذه التنمية والإسراع بها.

وفي الأخير، فإنه يقع على عاتق المصارف الإسلامية الكثير من المسؤولية، وذلك نابع من تميز رسالتها، الأمر الذي يتطلب إعادة الأهمية إلى دورها الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي والخيري في آن واحد كي تتعزّز ثقة المجتمع بها.

قائمة المراجع:

[1] عبد الناصر طلب الزيود، المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في الأردن 2008-2010، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 40، العدد 1، 2013، ص 78.

[2] منير سليمان الحكيم، المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الإسلامية الأردنية، البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد 17، العدد2، 2014، ص 19.

[3] Mohammed AL-Taee. The Relationship between Corporate Strategy and Corporate Social Responsibility a case Study on Zarqa University. Economie et Société. Vol 9. N 9. Université de Constantine 2. 2013.p41

[4] عبد الناصر طلب الزيود، مرجع سبق ذكره،ص 78.

[5] هيئة المواصفة القياسية الدولية (ISO) آيزو 26000، الترجمة العربية، سويسرا، جينيف، 2010، ص3.

[6] عبد الناصر طلب الزيود، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[7] أمينة قهواجي، حكيم بن حسان، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة –الواقع والرهانات- يومي 14-15 نوفمبر 2016، جامعة الشلف، ص 6.

[8] Madiha Bakhouche . Environmental Dimension Of Corporate Social Responsibility (case Study Of Toyota Company). Dirassat Journal Economic Issue. . Vol 8. N 2. Université Omar Telidji de Laghouat .2017.p322 .

[9] فضالة خالد وقرومي حميد، دور تبني المسؤولية الاجتماعية و البيئية في المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة معارف، العدد 22، جامعة البويرة، 2017، ص43.

[10] نسيم حسن أبو جامع، فاطمة زكريا وافي، دور البنوك في فلسطين بإثراء المسؤولية المجتمعية وانعكاسها على أدائها المالي، 2016، ص 9.

[11] نفس المرجع السابق، ص 9.

[12] أميرة عبد اللطيف مشهور، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1991، ص367-368.

[13] محمد صالح علي عياش، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية .. طبيعتها وأهميتها، البنك الإسلامي للتنمية, جدة، 2010، ص 06.

[14] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث لتدريب،جدة،2004،ص 421.

[15] محمد صالح علي عياش، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[16] كامل صكر القيسي، دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في التنمية الاجتماعية، إدارة البحوث بدائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 2008، ص 18.

[17] بوحفص محمد، علي قدور بن ساحة، سبل تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية في ظل مبادئ الحوكمة المصرفية، ورقة بحثية متوفرة في موقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، ص 6.

[18] عبد الحافظ الصاوي،المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/(10-05-2018)

[19] البنك الإسلامي الأردني، تقرير السنوي التاسع و الثلاثون، 2017، ص 60.

[20] نفس المرجع السابق، ص 78.

[21] نفس المرجع السابق، ص 78.

[22] البنك الإسلامي الأردني، تقرير المسؤولية الاجتماعية 2017، ص 41.

[23] نفس المرجع السابق، ص 60.

[24] نفس المرجع السابق، ص 40.

[25] نفس المرجع السابق، ص 45.

[26] البنك الإسلامي الأردني، تقرير المسؤولية الاجتماعية 2017؛ ص 39.

[27] البنك الإسلامي الأردني، تقرير المسؤولية الاجتماعية 2016؛ ص 31.

[28] البنك الإسلامي الأردني، تقرير المسؤولية الاجتماعية 2017؛ ص 51.

[29] نفس المرجع السابق، ص 15.